

حقوقك في ظل قانون ولاية ماساشوستس الخاص بحق العاملين المؤقتين في المعرفة



يتعين على وكالات التوظيف تزويدك بالمعلومات الأساسية الخاصة بوظيفتك.

يلزم القانون وكالات التوظيف بتوفير إشعاراً مكتوباً بالمعلومات الأساسية عن أي وظيفة يرسلونها لك. يسمى ذلك "أمر توظيف". من حَقك أن تخطر وكالة التوظيف بالوسيلة التي تريد أن تتلقى بها أمر التوظيف، مثل عبر البريد الإلكتروني، أو البريد العادي، أو إذا كنت ترغب في استلام أمر التوظيف بنفسك. وكالات التوظيف مُلزَمة بتزويدك بالمعلومات التالية على الأقل:

- اسم وعنوان ورقم هاتف كل من: (أ) وكالة التوظيف؛ (ب) الجهة المسؤولة عن أجور العمال؛ (ج) جهة العمل المسؤولة عن موقع العمل؛ (د) إدارة معايير العمل (DLS).
- وصفاً للوظيفة وما إذا كان المنصب سيتطلب أية ملابس أو معدات أو تدريبات أو رخص خاصة؛
- يوم دفع المرتب، وقيمة الأجر بالساعة، وما إذا كان سيتم دفع أجر إضافي لساعات العمل الإضافية؛
- تاريخ البدء، ووقت بدء العمل اليومي والوقت المتوقع لنهاية العمل، وإذا كان معروفاً، فترة التوظيف المتوقعة؛
- ما إذا كان سيتم توفير مواصلات أو وجبات من قبل وكالة التوظيف أو جهة العمل المشرفة على موقع العمل؛
- أية رسوم يتحملها الموظف أو العامل؛
- إذا ما كان موقع العمل في حالة إضراب أو توقف عن العمل؛ بالإضافة إلى
- بيان متعدد اللغات بأن أمر التوظيف يتضمن معلومات هامة تتعلق بالعمل، أو التوظيف، أو تكاليفات العمل، أو الوظيفة.

يمكن لوكالة التوظيف أن تعطيك المعلومات الخاصة بالوظيفة عبر الهاتف، ولكن يجب عليها أن ترسل لك المعلومات كتابةً قبل نهاية أول فترة لدفع الراتب.

إذا تم تغيير تكاليفات الوظيفة الخاصة بك، يجب على وكالة التوظيف إخطارك بهذه التغييرات فور علمها بها.

إذا لم تقم وكالة التوظيف بتزويدك بأمر توظيف، وكنت ترغب في تقديم شكوى ضد وكالة التوظيف، نرجو منك الاتصال بإدارة معايير العمل على رقم الهاتف 626-6970 (617). لا تستطيع وكالة التوظيف فصلك من العمل أو إعطائك وظيفة أسوأ بسبب تقديمك لشكوى ضدها.

إذا تم إلحاقك بمنصب مهني أو كسكرتير أو مساعد إداري، لا يتعين على وكالة التوظيف أن تزودك بأمر توظيف.

لا يمكن لوكالات التوظيف وجهات العمل بموقع العمل أن تقوم بتحصيل رسوم منك مقابل ما يلي:

- التسجيل لدى وكالة التوظيف؛
- إعطائك تكاليف بوظيفة؛
- فحوصات الكشف عن المخدرات، أو البطاقات المصرفية، أو بطاقات السحب من الصراف الآلي، أو القسائم المالية، أو الحوالات المالية؛
- إجراء فحص ولاية ماساشوستس لكشف معلومات السجل الجنائي للمذنبين (CORI)؛
- خدمات النقل والمواصلات، إذا كان استخدام تلك الخدمات مطلوباً؛ إذا كان استخدام خدمة المواصلات تطوعياً، لا يتعين أن تتعدى الرسوم 3% من الأجر اليومي أو التكلفة الحقيقية، إيهما أقل؛
- أي شيء أو خدمة، بما في ذلك تكلفة المواصلات، قد تؤدي إلى حصولك على أجر أقل من الحد الأدنى للأجر في ولاية ماساشوستس؛
- لا تستطيع وكالة التوظيف أو جهة العمل بموقع العمل أن تجعلك تشتري شيء منها إلا إذا كنت أنت ترغب في شراءه.
- استثناءً من قانون حق العاملين المؤقتين في المعرفة، يحظر قانون ولاية ماساشوستس للأجور بصفة عامة أي اتفاق يتم بموجبه تحميل الموظف مسؤولية نفقات ومصروفات الأعمال المعتادة لصاحب العمل. وكنتيجة لذلك، لا يسمح باستقطاعات الأجور إلا إذا كانت أساساً لمنفعة الموظف (مثل تلك المصروفات التي تمثل قيمة كبيرة للموظف ويمكنه استخدامها بحرية بطريقة مستقلة عن الوظيفة المؤداة).

يجب على وكالات التوظيف أن تعوضك بشكل معقول عن تكلفة المواصلات إذا قامت بإرسالك إلى وظيفة غير موجودة. لا يتضمن ذلك تكلفة المواصلات الخاصة بإرسالك إلى موقع العمل لإجراء مقابلة شخصية.

لا تستطيع وكالات التوظيف القيام بما يلي:

- تزويدك عمداً بمعلومات كاذبة أو مزورة أو مضللة؛
- إجبارك على الذهاب إلى تكليف وظيفي لا ترغب أنت في الذهاب إليه؛
- الاحتفاظ بممتلكاتك أو رفض ردها إليك؛
- الاحتفاظ برسوم غير قانونية قاموا بتحصيلها منك؛
- فصلك عن العمل أو إعطائك وظيفة أسوأ لأنك تمارس حقوقك المكفولة لك في ظل هذا القانون؛
- إرسال تكليف وظيفي لك للقيام بوظيفة غير قانونية؛
- إرسال قاصر إلى تكليف وظيفي بينما يتعين عليه أن يكون في المدرسة؛
- إرسال تكليف وظيفي إليك يتطلب رخصة خاصة للقيام به وأنت لا تحمل هذه الرخصة؛

للحصول على مزيد من المعلومات عن قانون حق العمال المؤقتين في المعرفة أو لتقديم شكوى، نرجو الاتصال بإدارة معايير العمل على رقم الهاتف 626-6970 (617)، أو زيارة الرابط التالي: www.mass.gov/dols/epsap. تتم إدارة هذا القانون بواسطة إدارة معايير العمل (DLS)، ويتم تطبيقه بواسطة شعبة نزاهة العمل التابعة لمكتب المحامي العام. ينطبق القانون على "وكالات التوظيف" (مثل وكالات التوظيف المؤقت) كما هي معرفة في القانون.

إشعار موقع العمل: يتوافق هذا الإشعار مع أحكام الفصل 149، البند 159C، من القانون العام لولاية ماساشوستس، والذي يتطلب من وكالات التوظيف أن تقوم بلصقه في مكان يستطيع فيه العاملون والمقدمين للوظائف من الاطلاع عليه بسهولة.